Distribution: Restricted EB 2003/80/INF. 5 17 December 2003
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تنفيذ الدورة الأولى
من برنامج
تخفيف وطأة الفقر الريفي في كاب فيردي
الممول من آلية الإقراض المرنة

1 – وافق المجلس التنفيذي على إنشاء آلية الإقراض المرنة في دورته الرابعة والستين في سبتمبر/أيلول 1998. ويختلف القرض المقدم بواسطة آلية الإقراض المرنة عن القرض العادي الذي يقدمه الصندوق من حيث أن له:

- فترة سداد أطول للتمكين من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- عملية تصميم مستمرة ومتطورة بتنفيذ دورات متطورة مدة كل منها ثلاث أو أربع سنوات؛
- شروطاً مسبقة أو 'محرِّكات' للانتقال من دورة إلى الدورة التي تليها.

2 – تنص الفقرة 13 من التقرير عن إنشاء آلية الإقراض المرنة (الوثيقة EB 98 64/R.9/Rev.1) على أنه "فيما يتعلق بكل آلية إقراضية ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستستمر أو تلغي أو ترجئ الدورات التالية. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها. وستبين الوثيقة التي ستعرض على المجلس الدروس المستفادة من الدورات الأولية وإدماجها في الدورات التالية ومدى بلوغ الأهداف المادية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والوفاء بالشروط المنصوص عليها واتفاقيات القروض."

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 – تقدم هذه الورقة الإعلامية تقريراً عن التقدم المحرز في برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في تحقيق محركات الدورة الأولى. وتستند محتوياتها إلى عدة مصادر: تقرير آخر بعثة إشراف أوفدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (يوليو/تموز 2003)؛ وتقرير عن أنشطة الدورة الأولى أعده موظفو البرنامج (أكتوبر/تشرين الأول 2003)؛ والنتائج الأولية لبعثة تقييم للدورة الأولى نظمها الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2003 (واشتملت أيضاً على حلقة عمل اشترك فيها أصحاب المصلحة، عُقِدَت في الفترة 29–30 أكتوبر/تشرين الأول). ضمت بعثةُ التقييم موظفين من شعبة إفريقيا الغربية والوسطى، وشعبة المشورة التقنية، ومكتب المستشار القانوني العام، وفريقاً من الخبراء الاستشاريين.

أولاً– معلومات أساسية

4 – وافق المجلس التنفيذي على برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في سبتمبر/أيلول 1999، وكان هذا ثاني قرض يموَّل بموجب آلية الإقراض المرنة. مدة القرض تسع سنوات ويحتوي على ثلاث دورات متميزة مدة كل واحدة منها ثلاث سنوات.

5 – يسعى البرنامج إلى زيادة رأس المال الاجتماعي لفقراء الريف في كاب فيردي بتعبئة المجتمعات المحلية، وقادتها، والشركاء في المجتمع المحلي، والحكومة للتصدي للفقر الريفي، وبتمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام مواردها. ومع أن نطاق البرنامج وطني فهو محصور بدايةً في جزر برافا، وفوغو، وسانتو أنتاو، وساو نيكولاو، وبلديتين اثنتين في سانتياغو – أكبر جزر البلد. اختيرت هذه الجزر لأن الطابع الريفي غالب على سكانها، ولكون أكثر من ثلثي سكان البلد يعيشون في منطقة البرنامج.

6 – كانت الأهداف الرئيسية للدورة الأولى من البرنامج إنشاء مؤسسات، وآليات، وإجراءات، وضمان قدرتها على أداء عملها؛ والشروع في عدد محدود من المشاريع الصغيرة التي تقام في مجتمعات محلية. وستواصل الدورة الثانية تعزيز الإطار المؤسسي وزيادة تمكين المنظمات الشعبية، بينما تسعى أيضاً إلى تحسين نوعية إنجاز المشاريع الصغيرة. وستركز الدورة الثالثة والأخيرة على توطيد المنجزات وتنفيذ استراتيجية خروج مناسبة لضمان استدامة العمليات التي يدعمها البرنامج.

7 – يتألف البرنامج من العناصر التالية:

- **صندوق برامج الحد من الفقر المحلي.** أنشئ صندوق إنمائي لتمويل برامج الحد من الفقر المحلي في الجزر الخمس لمدة ثلاث سنوات. وبموجب هذه البرامج تموَّلُ مشاريع صغيرة في مجالات البنى التحتية الاجتماعية وإدرار الدخل. وتقرر المجتمعات المحلية أيَّ مشاريع صغيرة تنفِّذ بناءً على أولوياتها هي، وفيما بعد تضع مشاريعها هي نفسها.

- **أنشطة البيان العملي.** العمل جارٍ الآن في عدة مشاريع صغيرة في منطقة البرنامج لتحسيس المجتمعات المحلية بنهج التعبئة الاجتماعية للبرنامج ولتقديم نُهُجٍ تقنية ابتكارية للقيام بأنشطة تنمية ريفية.

- **الإنعاش والتدريب.** تم تعيين أخصائيين ميدانيين في تعبئة المجتمعات المحلية، ووُقِّعَت عقود مع منظمات غير حكومية لمساعدة لجان الشركاء الإقليمية، وتقوم جمعيات التنمية المجتمعية بصياغة خطط تنمية محلية وتصميم برامج صغيرة وتنفيذها.

- **إدارة البرنامج.** تُموَّلُ من هذا العنصر الاستثماراتُ والتكاليفُ المتكررة لوحدة تنسيق البرنامج ("مكتب البرنامج") وتكاليف تشغيل وحدات الدعم التقني الإقليمية. ويعمل مكتب البرنامج تحت التنسيق العام للبرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر. واتُّخِذَ أيضاً ترتيب لإنشاء نظام رصد وتقييم.

ثانياً- منجزات البرنامج خلال الدورة الأولى

8 - أُعلِنَ أن البرنامج فعال في يوليو/تموز 2000. ووضع البرنامج في السنوات الثلاث الأولى على وجوده (يوليو/تموز 2000 إلى منتصف عام 2003)، التي تطابق الدورة الأولى لآلية الإقراض المرنة، ترتيبات مؤسسية لتنفيذ أنشطته على الصعيد الوطني وفي الجزر الخمس المستهدفة.

9 - تشمل الأنشطة الرئيسية التي اضطُلِعَ بها حتى الآن ما يلي:

- أُنشئ مكتب برنامج على **الصعيد** الوطني في حدود الإطار الإداري للبرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر.

- أنشئت لجان شركاء إقليمية في كل واحدة من الجزر الخمس لتخطيط المشاريع الصغيرة على الصعيد المجتمعي، والإشراف على تصميمها **وتنفيذها**. ولضمان الشمولية، تتألف لجان الشركاء الإقليمية من قطاعات مختلفة من أصحاب المصلحة: ممثلي المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومسؤولي البلديات المنتخبين، والموظفين المدنيين.

- قامت كل لجنة شركاء إقليمية **بصياغة** خطة استثمار إشارية لمدة ثلاث سنوات وتقوم الآن بتنفيذها، وهذا هو البرنامج المحلي للحد من الفقر.

- تم حشد ما مجموعه 105 جمعيات **تنمية** مجتمعية يبلغ مجموع أعضائها 443 6، منهم 51% نساء.

- قامت هذه الجمعيات حتى الآن بتنفيذ 403 مشاريع صغيرة (75 من هذه الجمعيات نفذت مشروعاً واحداً على الأقل) في مجالات الإسكان الاجتماعي، وبناء المراحيض، والري بالتنقيط على نطاق صغير، ومصائد الأسماك الحرفية الفردية، وحجز المياه السطحية لخزنها، وبناء غرف الدرس، وزراعة أشجار الفاكهة. وقد أفادت هذه المشاريع نحو 000 12 نسمة (أو 200 3 أسرة) فائدة مباشرة.

- تم تنظيم دورات تدريبية وحلقات **عمل** لبناء وتعزيز الإطار المؤسسي للبرنامج على عدة مستويات. وتتصل بهذا إقامة شراكة ابتكارية بين الشمال والجنوب، عقدت بين جمعية تنمية مجتمعية في البرتغال ولجان الشركاء الإقليمية لزيادة فعالية تعبئة المجتمعات وإدارة مبادرات التنمية المحلية.

10 – خُصِّص من إجمالي قرض الصندوق البالغ 6.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ما مجموعه 1.93 مليون وحدة سحب خاصة للدورة الأولى (2000–2003). وبنهاية سبتمبر/أيلول 2003، كان هذا المبلغ قد صرف كله. ولم يحدث أي تأخير يُذكَر في صرف المبالغ.

ثالثاً– الدروس المستفادة

11 – تم تعلُّم عدد من الدروس الهامة أثناء الدورة الأولى من برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي، ترد موجزات لها فيما يلي أدناه.

12 – **همية وجود إطار تمكين مناسب والتزام سياسي قوي.** لكاب فيردي، مقارنةً بمعظم البلدان النامية، تاريخ طويل من الحساسية للخشية من الفقر. نظراً إلى تقلبات الطقس وقلة الموارد الطبيعية، استُخدِمَت برامج أشغال عامة تقوم على كثافة اليد العاملة كشبكة سلامة اجتماعية لاستقلال البلد في عام 1975. وقد حولت هذه البرامج الريف، من خلال أعمال إعادة التحريج، وبناء جدران استنادية حجرية في المناطق الجبلية، وسدود لحجز الماء، وأشكال أخرى من البنى التحتية لإدارة الموارد الطبيعية. غير أن قلة كفاءة هذه البرامج جعلت الحكومة تسعى – بمساعدة من مختلف شركائها في التنمية، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – إلى إعادة توجيهها. وما هو واضح الآن هو أن الالتزام الرسمي بإيجاد طرق أكثر فعالية لمكافحة الفقر قوي بصورة استثنائية في كاب فيردي على أعلى المستويات.

13 – الحكومة ملتزمة أيضاً التزاماً قوياً لا رجعة عنه بإشاعة الديمقراطية وتطبيق اللامركزية. وكانت عمليات انتقال الحكم من حزب سياسي إلى آخر سلميةً وديمقراطيةً. وأُعطِيَ مسؤولو البلديات المنتخبون صلاحية اتخاذ القرارات وسلطة جباية الضرائب المحلية؛ ويتلقَّون أيضاً تحويلاتِ إيراداتٍ من الحكومة المركزية (وإن كانت مستويات الموارد منخفضة). ومن شأن هذا المناخ المواتي أن يزيد إمكانيات نجاح برامج ابتكارية جداً، مثل برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي، في تمكين العاملين المحليين في التنمية.

14 – **نقاط القوة والضعف الكامنة في نهج التنمية الذي يوجهه المجتمع المحلي.** اعتمد البرنامج نهجاً إنمائياً قوياً يوجهه المجتمع المحلي تجاه تحديد أولويات المشاريع الصغيرة وتنفيذها. وكان إنشاؤه هيئاتٍ إقليميةً تمثيليةً (لجان الشركاء الإقليمية) ابتكارياً بوجهٍ خاص، ورفع مستوى الإحساس بالملكية المحلية لتخطيط العملياتِ وتنفيذها أكثر كثيراً مما كان يمكن أن يفعله النهج التقليدي. ونتيجةً لذلك، أُنجِزَ عدد كبير من المشاريع الصغيرة بسرعة نسبية. ومن الواضح أن المستفيدين يقدِّرون قِصَرَ الفترة الزمنية التي تنقضي بين صياغة خطط التنمية المحلية وتحقيق النتائج الملموسة، وهذا مستوى من الكفاءة لا يوجد في كثير من مشاريع التنمية. وهذا كله يمثل خطوة أولى كبيرة نحو التمكين المحلي المستدام.

15 – من البديهي أن المجتمعات المحلية اختارت استثماراتها التي توليها هي الأولوية. وكان ثمة تفضيل قوي للإسكان الاجتماعي. فللنظرة الأولى، يمكن للشخص الخارجي، الذي لديه أفكار كلاسيكية عما يشكل سلعاً عامة وسلعاً خاصة، أن يطعن في هذا الخيار. غير أن كثيراً من فقراء البلد الريفيين مزارعون في أرض الغير بحصة من المحصول أو مستأجرون للمسكن وليسوا ملاّكي بيوت، ولذلك يُنظَر إلى الإسكان باعتباره سلعة عامة. وعلى صعيد المجتمع المحلي، يتصور الناس بقوة أن الإسكان المقبول عنصر من عناصر العدالة الاجتماعية.

16 – غير أن ثمة ملاحظة سلبية في الموضوع، وهي أن المجتمعات المحلية تميل إلى اقتراح مشاريع صغيرة تعود بفوائد قصيرة الأجل لا متوسطة الأجل أو طويلة الأجل. ومن وُجهَةٍ فنية وإدارية، بعض المشاريع الصغيرة المدرة للدخل المقترحة دون المستوى المطلوب. ولذلك يوجد تحدٍّ كبير في دورة البرنامج الثانية، يتمثل في العمل مع المجتمعات المحلية ولجان الشركاء الإقليمية على تحسين النوعية الفنية للمشاريع الصغيرة، دون الوقوع في نهج كلاسيكي 'يتجه من الأعلى إلى الأسفل'. وخلال السنوات الثلاث الأولى، التي هي الدورة الأولى، يبدو أنه بدأ هناك تحوُّل في أولوية الاستثمارات التي عينتها المجتمعات المحلية، من الإسكان الاجتماعي والأنشطة المدرة للدخل قصيرة الأجل إلى عمليات اجتماعية واقتصادية أكثر "ترتيباً"، تنطوي على صلات مع ما قبلها وما بعدها (أي تحضير المنتجات الزراعية والمدارس، مثلاً). وجاء هذا الميل نتيجةَ حوار مستمر وعملية تعلُّم مستمرة تشمل الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين.

17 – وثمة تحدٍّ كبير آخر يتمثل في تعزيز الشراكات على مستوى البلديات. فالبرنامج هو الذي أنشأ لجان الشركاء الإقليمية أساساً، وأدى هذا إلى وجود توتُّر بين بعض رؤساء البلديات والمجالس البلدية المنتخبة. وسيلزم وقت لاتخاذ ترتيبات مرضية في هذه البلديات. وفي بلديات أخرى رحب الموظفون المحليون بلجان الشركاء الإقليمية باعتبارها آليات تمثيلية هامة وفعالة تعطي فقراء الريف صوتاً كانوا يفتقرون إليه منذ زمن بعيد. والشيء الأساسي هو أن نهجاً مرناً ومفتوحاً قد أُتُّخِذَ، معترفاً بأن الحلول التي يتم التوصل إليها محلياً هي أفضل الحلول.

18 – **أهمية نهج آلية الإقراض المرنة.** برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي برنامج ابتكاري جداً من حيث إنه يحاول إنشاء مؤسسات مجتمعية قوية ويعزز مشاركتها في المنظمات التمثيلية رفيعة المستوى (لجان الشركاء الإقليمية). تعمل هذه المنظمات كهيئات تخطيط واتخاذ قرارات، وستواصل العمل على القيام بأنشطة التنمية الريفية والحد من الفقر بعد انتهاء البرنامج. وبرنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي متصل أيضاً اتصالاً وثيقاً بعملية اللامركزية الجارية في البلد، ويسعى إلى تحقيق مزيد من مشاركة المستفيدين في اختيار مقدمي الخدمات للمشاريع الصغيرة والإشراف عليهم مشاركةً أكثر مما كان عليه الأمر فيما مضى من تاريخ كاب فيردي. كان من المفهوم في بداية المشروع أنه نظراً إلى أن أنسب تركيب مؤسسي لم يكن قد حُدِّد بعد، سيكون تحديد هذه الأهداف عملية طويلة الأجل تدعو إلى مزيد من المرونة. وسيكون من الأساسي أيضاً إجراء تقييمات دورية وتعديل تصميم البرنامج كلما اكتُسبت الخبرة. وكان من المعتقد أن آلية الإقراض المرنة هي أنسب نهج في هذه الظروف.

19 – بينما يبدو أن آلية الإقراض المرنة أنسب وسيلة لتحسين فعالية البرنامج، من الواضح أنه سيلزم وقت لتعزيز المؤسسات التي يبدأها البرنامج لكي تتمكن من القيام بأدوارها بصورة فعالة. وعزز نهج آلية الإقراض المرنة روح التعلُّم أثناء العمل على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي. وكذلك عزز حركة اجتماعية قوية نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة. وساعد اختيار المحركات – المتصلة بصورة رئيسية بتنمية المؤسسات والتمكين المحلي – البرنامج على تحديد الأولويات وتركيز أنشطته تركيزاً صحيحاً.

رابعاً- تحقيق محركات الدورة الأولى

20 - كانت الأهداف الرئيسية لبرنامج تخفيف وطأة الفقر الوطني أثناء الدورة الأولى هي إنشاء مؤسسات البرنامج وآلياته وإجراءاته، وضمان قدرتها على أداء عملها؛ وتطوير عدد محدود من أنشطة الاستثمار. وتنعكس هذه الأهداف في مجموعة من ثمانية محركات للانتقال من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية. ويرد أدناه وصف محدد لكل واحد من هذه المحركات وتُقدَّم معلومات عن حالته. تتصل المحركات من (i) إلى (vi) بإدارة البرنامج، ويتصل المحركان (vii) و (viii) بتنفيذ الأنشطة الميدانية:

(i) أن تكون لجنة تحكيم وطنية قد أُنشِئَت وتكون مؤلفة من ممثلي المستفيدين، ورابطة رؤساء البلديات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة.

أُنشئت اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول 1999، ولكنها لم تصبح فعالة وفي النهاية أُلغيت في يناير/كانون الثاني 2001. ولأداء وظائف مشابهة، أُنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر في أكتوبر/تشرين الأول 2003. وتتفق ولايتها وتكوينها مع اتفاقية القرض.

(ii) أن يكون مكتب البرنامج قد استوفى موظفيه وأُنشِئَت إجراءاته التشغيلية وفقاً لاتفاقية القرض.

مكتب البرنامج يؤدي الآن عمله بصورة تامة ويعمل، كما تنص عليه اتفاقية القرض، تحت الإشراف العام لوحدة تنسيق برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي.

(iii) أن توجَّهَ طلبات السحب من القرض فوراً إلى الصندوق.

بنهاية سبتمبر/أيلول 2003، كان قد قُدِّمَ إلى الصندوق 19 طلب سحب تشكِّل مجموع مخصصات الدورة الأولى. ولم تُواجَه أيُّ تأخيرات كبيرة في إجراء معاملات الطلبات.

(iv) أن يُفرَجَ عن الأموال المناظرة التي تقدمها الحكومة إلى حساب البرنامج في المواعيد المحددة.

تنص اتفاقية القرض (البند 3- 7(ب)) على أن تقوم الحكومة بتغذية الحساب بالأموال وذلك بهدف صونه بما يعادل 000 70 دولار أمريكي أثناء الدورة الأولى. وبينما حدثت بعض التأخيرات، كانت الحكومة قد أودعت بنهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 2003 كامل مكافئ المبلغ بالإسكودو وهي العملة المحلية في كاب فيردي (868 350 76 إسكودو) في حساب صندوق الأموال المناظرة.

(v) أن يُطَبَّقَ مبدأ السيطرة بعد الحدث على استخدام الأموال.

استندت العقود التي ينص برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي على إبرامها مع مورِّدين محليين لتسليم الخدمات على الصعيد الميداني إلى خطط العمل والميزانيات السنوية الموافق عليها. ودُفِعَت الأموال إلى مورِّدي الخدمات المحليين على أقساط لدى تقديم مبرر النفقات التي سبق تكبُّدُها. وأُنجزت ثلاث عمليات

مراجعة حسابات في مواعيدها المحددة ولم تَكتشِف أية عملية منها مخالفات كبيرة في الإدارة المالية لأموال البرنامج.

(vi) أن تكون صياغة دليل إجراءات التنفيذ لإدارة البرنامج في الدورة الثانية قد تمَّت، وأن يشتمل الدليل على الإجراءات المتصلة بما يلي: الآليات المالية لتحويل الأموال من الصندوق إلى الجهة المقترضة ولجان الشركاء الإقليمية بواسطة اتفاق إطاري وعقدِ البرنامج؛ المحاسبة والتوريد؛ وتقديم مكتب البرنامج ولجان الشركاء الإقليمية تقارير مالية وتقارير عن الأنشطة.

أُنجِزَت مؤخراً مسوَّدة دليل الإجراءات للدورة الثانية. وسيعطي مكتب البرنامج والمؤسسة المتعاونة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) الأولوية على مدى بضعة الأشهر التالية لوضع الدليل في صيغته النهائية والموافقة عليه، وتدريب أصحاب المصلحة في البرنامج، على اختلاف مستوياتهم، على تطبيقه، وتوضيح دور كل واحدة من الجهات الفاعلة وإجراءات التشغيل المقررة.

(vii) أن يكون ما لا يقل عن 75% من أنشطة البيان العملي التي يقوم بها البرنامج قد نفذت.

تم التنبؤ وقت التصميم بتنفيذ 22 نشاطاً من أنشطة البيان العملي (مصنفة في 10 أنواع مختلفة ومنتشرة في مختلف أنحاء منطقة البرنامج). ويقدَّرُ أن أنشطة البيان العملي التي نُفِّذَت تمثل 150% تقريباً من الأنشطة التي تم التنبؤ بها.

(viii) أن يكون برنامج التدريب قد أنشئ.

ينطوي هذا على تعيين وتدريب أخصائيين ميدانيين في تعبئة المجتمعات المحلية لمساعدة لجان الشركاء الإقليمية وجمعيات التنمية المجتمعية على وضع خططها الإنمائية المحلية وتصميم المشاريع الصغيرة وتنفيذها. وأُبرمت عقود أيضاً مع عدد من المنظمات غير الحكومية لمساعدة المجتمعات المحلية. ولدعم هذا المجهود، قدمت جمعية تنمية مجتمعية مقرها في البرتغال مساعدة فنية. وأسهم هذا في بناء شراكة فعالة بين لجان الشركاء الإقليمية وجمعيات التنمية المجتمعية المشابهة التي توجد مقارها في البرتغال.

21 – يتبيَّن من المعلومات الواردة أعلاه أن جميع المحركات قد أُنجِزَت للانتقال من الدورة الأولى للبرنامج إلى دورته الثانية. ومع ذلك، جاء في الفقرة 9(هـ) من التقرير المقدم في سبتمبر/أيلول 1998 عن آلية الإقراض المرنة أن "الأداء الفعال لنظام الرصد والتقييم واستخدامه من قبل الإدارة سيكون شرطاً مسبقاً للانتقال إلى الدورة الثانية والدورة اللاحقة لها". ومع أن هذا لم يرد ذكره كمحرك في الدورة الأولى، أنشأ برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي وحدة للرصد والتقييم تقدم تقارير منتظمة. وسيُدرَجُ محرك رصد وتقييم كمحرك للانتقال من دورة البرنامج الثانية إلى دورته الثالثة.

خامساً– استنتاجات وتوصية

22 – كان برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في كاب فيردي واحداً من أوائل قروض الصندوق الموافَق عليها في إطار آلية الإقراض المرنة وثاني برنامج يبلغ محركات الدورة الأولى (بعد برنامج صندوق تنمية المناطق الساحلية في

مالي). وفي هذه الحالة بالذات أدت آلية الإقراض المرنة غرضها الأصلي بإرغام أصحاب المصلحة في البرنامج – بمن فيهم موظفو الصندوق وإدارته – على تركيز المزيد من انتباههم على فعالية التنفيذ وضمان وجود عملية تصميم متطورة باستمرار بناءً على الخبرة. ويشهد إيفاد بعثة تقييم للدورة الأولى على زيادة التركيز على فعالية التنفيذ. وقد أوفدت البعثة بمشاركة قوية من موظفي الصندوق وكبار الشركاء الآخرين، كمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وممثلي جمعيات التنمية المحلية في البرتغال، وغيرهم من الأشخاص الآخرين ذوي الخبرة والمؤسسات. وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية نظراً إلى حاجة الصندوق وشركائه إلى تعزيز قدرتهم على التعلُّم من خبرات التنفيذ الابتكارية.

23 – سيمضي برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي الآن إلى الدورة الثانية، رهناً بالاتفاق بين الصندوق وحكومة كاب فيردي على تعديل اتفاقية القرض لكي: (i) تخصص موارد من القرض للدورة الثانية (يبلغ مجموعها 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من اتفاقية القرض) لمختلف فئات النفقات؛ و (ii) تعدِّلَ محركات الانتقال من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لتأخذ في الحسبان الخبرة المكتسبة مؤخراً في التنفيذ، والحاجة إلى إعطاء أولوية عالية لرصد أثر البرنامج.